تأثير علاقات اقليم كردستان الدولية في رسم السياسة الخارجية للعراق

الباحث شيروان كامل سبتي الوائلي
مستشار في رئاسة الجمهورية

مع دخول القرن الحالي، بدأت ملامح النظام الدولي الجديد تظهر بشكل واضح في منطقة الشرق الاوسط، مما سمح للولايات المتحدة بالدخول في المنطقة، ومع اعلان الرئيس الامريكي جورج بوش في عام ٢٠٠١ بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، توجيه ضربات استباقية مستهدفاً الارهاب في أي منطقة تراها الولايات المتحدة تهدد أمنها القومي، بالتالي وضع العراق في قائمة الدول الشريرة بحسب تعبير الولايات المتحدة التي تهدد الأمن القومي الامريكي، وعليه بدأت الحملة الامريكية على العراق في عام ٢٠٠٣ وتم اسقاط النظام العراقي السابق في نفس العام.

Abstract

With the advent of the current century, the features of the new international order began to appear clearly in the Middle East, which allowed the United States to enter the region, and with President George W. Bush in 2001, after the events of September 11, announcing pre-emptive strikes targeting terrorism in any region. The United States sees it as threatening its national security, and thus placing Iraq on the list of evil countries according to the expression of the United States that threatens US national security, and accordingly the American campaign against Iraq began in 2003 and the previous Iraqi regime was toppled in the same year.

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية – العراق – اقليم كردستان – المحددات الاقليمية – المحددات الدولية

المقدمة

مع دخول القوات الامريكية الى العراق عام ٢٠٠٣ ضمن تحالف دولي، خارج اطار الامم المتحدة بدأ واقع جديد يهيمن على المشهد العراقي، بدأ في تغيير الدستور في عام ٢٠٠٥، وتغيير نظام الحكم من جمهوري الى برلماني، وإعادة رسم الخارطة السياسية الداخلية والخارجية للعراق، وهيكلة الدولة وتبني النظام الاتحادي الفيدرالي، نتج عن الواقع الجديد تحديات كبيرة واجهت العراق، بعضها ناتج عن حداثة التجربة بالنسبة لبلد مثل العراق.

ومن الملاحظ ان العراق بعد تغيير نظامه السياسي عام ٢٠٠٣ غابت سياسته الخارجية نتيجة لغياب مؤسسات الدولة العراقية الصانعة والمنفذة لها، إلا ان بعد كتابة الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ ظهرت لنا مجموعة من المبادئ العامة للسياسة الخارجية العراقية، واتسعت مشاركة الاطراف الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة الخارجية العراقية طبقاً لشكل النظام السياسي البرلماني المنصوص عليه دستورياً في العراق.

ومع ذلك لم تظهر سياسة خارجية للعراق ناضجة ومؤثرة في البيئة الخارجية بسبب ضعف المقومات والامكانيات للدولة العراقية، وعدم قدرة الاطراف الداخلية على التشخيص الدقيق للأهداف الخارجية التي تصب في صلب المصلحة الوطنية العليا للدولة العراقية، فضلاً عن محدودية الوسائل الدافعة والداعمة لتحقيق مرامي العراق خارجياً، ولهذا كانت ومازالت السياسة الخارجية العراقية بحاجة إلى التجسيد الواقعي لنقل ثوابتها من حيز البيئة الداخلية إلى حيز البيئة الإقليمية والدولية، وتحوليها من مبادئ داخلية إلى اهداف خارجيةً.

نظراً للواقع الجديد في ظل هذه المتغيرات المتسارعة التي شهدها الشرق الاوسط، والعراق خصوصاً مع بروز الكثير من الظواهر والاشارات يمكن ان تدفع في اتجاه ترتيبات جديدة تؤثر بشكل او بأخر في صورة توزيع القوى وترتيبها، في ظل تمسك الدول الكبرى في حدود الدول الوطنية، والدفاع عنها، الا أنها دخلت بقوة في كردستان العراق واقامت علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية مع اقليم كردستان العراق، بعض الاتفاقيات منفصلة عن حكومة بغداد، والبعض الاخر مرتبط معها.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدارسة كونها تقدم تصور وتقييم لعلاقة كردستان العراق مع محيطها الاقليمي والدولي، وتأثير علاقاته الدولية على صانع السياسة الخارجية العراقي، وخصوصاً مع تطور وتعاظم هذه العلاقات.

أهداف الدراسة

– التركيز على واقع واهداف السياسة الخارجية العراقية.

– تسليط الضوء على العلاقات الدولية والاقليمية لكردستان العراق.

–التركيز على مدى تأثير علاقات كردستان الدولية على السياسة الخارجية للدولة العراقية.

اشكالية الدراسة

سنحاول في هذه الدراسة الاطلاع على تجربة اقليم كردستان العراق في بناء سياسة خارجية مستقلة نوعا ما عن بغداد، وأثر تلك السياسة على السياسة الخارجية

لجمهورية العراق، وهل أن تجربة اقليم كردستان تصنف على أنها عامل أثراء ودعم للسياسة الخارجية العراقية، أم أنها عامل اضعاف لوحدة الدولة وتمثيلها الخارجي.

منهجية البحث

من منطلق أن المنهج هو الطريقة التي تساعد على دراسة اشكالية الدراسة، واكتشاف الحقائق ذات الصلة بموضوعها، فأن طبية هذه الدراسة تفرض على الباحث اتباع منهج دراسة الحالة باعتبار ان طبيعة البحث تتعلق بدراسة حالة واحدة. وهي دراسة تأثير السياسة الخارجية لاقليم كردستان العراق على السياسة الخارجية العراقية. والمنهج التاريخي والوصفي الذي يتعلق بسد الاحداث والوقائع في ظل الظروف التاريخية، والعمل على وصفها وصفاً دقيقاً بعيداً عن السردية التاريخية. بالاضافة الى المنهج التحليلي لبعض الاحداث التي مرت بعد عام ٢٠٠٥.

خطة البحث

ولاحاطة كل ما يتعلق بالموضوع فقد أرتاينا في هذه الدراسة أن تقسيم الموضوع الى مبحثين مستقلين، المبحث الاول: أهداف ومحددات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٥. بالاضافة الى العوامل المؤثرة بالسياسة الخارجية العراقية في ضوء التحولات الجديدة، والمبحث الثاني فنتناول فيه العلاقات الدولية لاقليم كردستان العراق وانعكاساته على سياسة العراق الخارجية، بالاضافة الى خاتمة ونتائج الدراسة.

المبحث الاول: أهداف ومحددات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٥

يتطلب صنع السياسة الخارجية الفهم والدراسة الدقيقة لمختلف العوامل والمحددات والاهداف المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسة الخارجية للدولة، وأول ما يواجه صانع القرار هو مدى الإدراك السليم للموقف الذي هو بصدده، كالأزمة الدولية المفاجئة، واستحضاره لمجموعة بدائل حيال هذا الموقف، وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناءا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر وتساهم وسائل الإعلام المتطورة في توفير للمعلومات المرتبطة بشكل اساسي بالتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية[١]

المطلب الاول: السياسة الخارجية العراقية

إن التوجه الجديد للسياسة الخارجية العراقية نحو سياسة أكثر اتزاناً نابعة من التوجهات الجديدة للحكومة العراقية في البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية، التي تعاني من تغييرات تؤثر على أمن العراق واستقراره، فالمواقف المحايدة التي اتسمت بها السياسة الخارجية للعراق تعطي انطباعاً إيجابياً حيال بقاء العراق خارج دائرة الأزمات والصراعات الإقليمية المتعاقبة، ومن جهة أخرى ليس من السهولة بقاؤه خارج إطار التفاعلات السياسة الإقليمية، ولاسيما أنه بدأ يبحث عن دوره الإقليمي المنتظر، من خلال تجسيد الثقة مع القوى الإقليمية المحيطة، فضلاً عن اتباع الانفتاح الاستراتيجي مع جميع القوى الفاعلة، الذي مهد بدوره لصياغة دور فعال حيال الأزمات الإقليمية بما يتلاءم مع مصالحه الداخلية وتطلعاته الإقليمية.

الفرع الاول: محددات السياسة الخارجية العراقية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو أخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية وأخرى خارجية.[٢] تأثرت السياسة الخارجية العراقية بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، فعلى صانع القرار ان يفهم ويستوعب ويحلل ليتمكن من صنع قرار مناسب متوازن يتناسب مع الآطر الدستورية والقانونية والعرفية التي يسير وفقها البلد، فالعوامل الداخلية والخارجية التي تحيط بكل بلد تحدد شكل ونوع سياسته الخارجية.

١- المحددات الداخلية

أن الخطاب السياسي في العراق محكوم بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واذا ما ارتبكت هذه الأوضاع أو شابها، فان ذلك ينعكس في ارتباك الخطاب السياسي وضعف تاثيرة في المقابل. فالحرص على تعزيز البناء الداخلي اجتماعيا واقتصاديا يعني أداء سياسيا أفضل في الداخل والخارج في جميع المجالات.

- المحدد الجغرافيا

يمثل الموقع الجغرافي احد أهم المحددات للسياسة الخارجية للدولة ويعتبر فيحدد موقع الدولة علاقاتها مع الجوار الاقليمي ويعتبر أهم المقومات الجيوستراتيجية التي يعتمد عليها في تقويم قوة الدولة بسبب تأثيره الواضح على وضع الدولة الحالي ومستقبلها. [٣]رغم الاتجاه العام الذي يدعو إلى تقليل هذه الأهمية بسبب عوامل عديدة منها، التطور التقني،[٤] ولان الموقع الجغرافي ليس مجرد ارض تقل أهميتها بالتطور الحاصل في ميدان الأسلحة وقدرتها التدميرية والقدرات التقنية بل يتكون من مجموعة عناصر ذات إبعاد إقليمية ودولية،[٥] ويعد الموقع موردا من موارد الثروة القومية وفي بعض الأحيان يكون رأس المال الوحيد للدولة. [٦]فالموقع الجغرافي هو الأساس في التحليل الجغرافي السياسي لأي كيان سياسي سواء كان دولة أم حلفاً أم نمطاً من الأنماط السياسية. [٧]على سبيل المثال دولة مثل اليونان ضعيفة اقتصادياً بالمقارنة مع جوارها الاوروبي ولكن اعطاها موقعها أهمية كبيرة بالتالي اصبحت ضمن الاتحاد الاوربي وعضو في حلف شمال الاطلسي. يقع العراق في موقع متوسط بين قارات العالم القديم التي نشأت فيها الحضارات البشرية المتعددة عبر العصور فهو يحتل موقعا جغرافياً مركزياً من جنوب غرب أسيا حيث اكسبه هذا الموقع ميزة السيطرة على خطوط الاتصال والتجارة الدولية البرية، وما مرور تجارة التوابل والحرير قديما به الا دليلا على أن مكانته الدولية في ذلك الوقت كانت كبيرة.[٨]

ويعبر عن موقع الجوار جغرافياً من خلال عدد الوحدات السياسية المحيطة بالدولة ويعد هذا الموقع ذا أهمية بالغة في التطور السياسي بما ينعكس عنه من تفاعلات لتحقيق مصالح هذه الدولة ورغباتها،[٩] فيكون الموقع ذا أثار ايجابية وسلبية تبعاً لايجابية وسلبية العلاقة الدولية بين هذه الدولة وتلك[١٠] ففي أوقات السلم يخدم موقع الجوار الجغرافي مصالح الدول المتجاورة في حين يظهر تأثيره السلبي في حالة أحاطتها بدول متجاورة

تختلف عنها في الوجهة السياسية والنواحي الإيديولوجية فتضطر الدولة الضعيفة إلى تبني سياسة خارجية تتلاءم مع سياسة جارتها القوية أو أنها قد تصبح عرضة لإطماع تلك الدولة، أما إذا وقعت دولة ضعيفة بين دولتين قويتين متنافستين أو أكثر تصبح دولة عازلة،[١١] وقد تكون مسرحاً للتنافس بينهما.

تحد العراق تركيا من الشمال وإيران من الشرق، ومن الجنوب الخليج العربي والكويت وجزء من المملكة العربية السعودية التي يسير امتدادها نحو الغرب مع الأردن وسورية ويتضح مما تقدم أن للعراق ست دول مجاورة اثنتان منهما أجنبيتان هما تركيا وإيران بما نسبته ٤٨% من الحدود الدولية، ويمثل البوابة الشرقية للدول العربية، وبمساحة قدرها(٤٣٨٣١٧)كم٢[١٢].

أن لموقع الدولة بالنسبة للكتل الأرضية أو المسطحات المائية علاقة وثيقة بالسياسة التي تنتهجها الدولة ويشتق من ذلك العلاقة بين النشاط البري والبحري لسكانها، وهذه بالتأكيد حقيقة ذات أهمية بالغة لأنها تلعب دوراً رئيسيا في تحديد مصالح الدولة، إذ تختلف مشاكل الدولة البرية اختلافا كبيرا عن تلك التي لها سواحل بحرية متباينة في أطوالها وصفاتها.[١٣] فالموقع الجغرافي المتميز للعراق جعله يقوم بدور فاعل على الساحة الدولية، وجعل منه مكاناً للتنافس بين الدول الاقليمية والدول الكبرى.

- المحددات السياسية

تنشأ السياسة الخارجية لمعظم الدول تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عـــدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول،[١٤] وتستمد دورها في الغالب مما تـــوفره البيئـــة (السياسة الداخلية)، بمعنى انها تنشا نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والاعراف الدولية، وبين البراغماتية والمبدئية وبين الفكر والممارسة.[١٥]

- المحدد الدستوري

إقراره الدستور الدائم، بعد الكثير من الأخذ والرد، وضع الشعب العراقي اللبنة الأولى في أساس البناء الجديد للدولة العراقية المعاصرة. ذا كانت الظروف الشائكة التي رافقت عملية صياغة مسودة الدستور الدائم قد ألقت بظلالها على هذه الوثيقة، فان ظروفا لا تقل تعقيدا، إن لم تكن اشد، كما تعترض تنفيذ الكثير من القواعد الدستورية، خاصة إن من ساهم في صياغة الدستور عمد إلى ترك اشد القضايا حساسية إلى ما بعد إقامة مؤسسات الدولة الدائمة ما يجعل الباب مفتوحا أمام معضلات كبيرة سيؤثر تأجيل البت بها على مجمل عملية بناء المؤسسات الدستورية للدولة واعادة الأعمار وتفعيل العملية الديمقراطية وغيرها من المهمات التي لا يمكن أن تستقيم بدونها الدولة ككيان سياسي– قانوني.[١٦]

أدى حدوث جدل بين الرئاستين حول تفسير نصوص الدستور والجهة التي من حقها وضع السياسة الخارجية، ورد في المادة (١٠٧) من الدستور تحديد السلطات المختصة بصنع السياسة الخارجية (إن السلطات الاتحادية تختص بمجموعة من الاختصاصات ومنها رسم السياسية الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسة الإقراض

وغيرها). [١٧]ومن خلال هذا النص حصل اللبس فيمن تمثل السلطة الاتحادية فالمقصود بها السلطة التنفيذية، اذ تتألف السلطة التنفيذية من فرعين طبقا للدستور، الأولى هيئة الرئاسة والثانية رئاسة الوزراء، وهذا ما شكل سببا لتنازع بين هيئة الرئاسة ورئاسة الوزراء في بعض الأحيان فعلى سبيل المثال حدث التنازع حول تمثيل سياسة البلاد الخارجية للبلاد التي ترى كل منهما انها الجهة المخولة دستوريا بهذا التمثيل.

أن طبيعة العلاقة بين فرعي السلطة التنفيذية التي تنبع من عدم وضوح الدستور في تحديد الاختصاصات ومن طبيعة التنافس على السلطة والدور بين المؤسسات في النظام السياسي العراقي الحالي الذي اثر على فعالية المؤسسات على صعيد السياسة الخارجية والداخلية. كما ان الدستور العراقي على اعتبار رئيس الجمهورية ممثلا لسيادة الدولة ورمز وحدتها، ورئيس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن رسم السياسة العامة لها بحسب المادة (٦٧) من الدستور العراقي. التي نصت على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن ويمثل سيادة البلد، والمادة (٧٨) من الدستور تنص على أن رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة. [١٨]إن التنافس على الصلاحيات قد برزت خلال الأزمات التي عاشها النظام السياسي العراقي حين لم يكن هناك اتفاق بين الجزئين الرئيسيين للسلطة التنفيذية كالأزمة التي أعقبت أحداث الأربعاء الأسود أواخر آب ٢٠٠٩، أن عدم تحديد الدستور لطبيعة النظام السياسي العراقي ولاختصاص المؤسسات الدستورية لابد أنها أعاقت صنع سياسة خارجية فاعلة للبلاد، وأظهرت عدم اتفاق القوى الحاكمة على كيفية إدارة الأزمات التي تواجهها وكذلك إن القضية ليست دستورية فقط بل هي أساسا صراع على السلطة

- الاحزاب السياسية

تشكل القوى السياسية في العراق من مجموعة من الأحزاب والقوى متباينة الأهمية والامتداد والعمق، بعض هذه القوى يمتد في تاريخه إلى عدة عقود لكنه اضطر إلى تجميد عمله أو نقل نشاطه إلى المنفى، وبعضها نشأ ونمى في الخارج، والثالث ظهر في الفترة التي تلت الغزو مشكلا ظاهرة من التعددية السياسية لم يعرفها العراق أو المنطقة من قبل وذلك بغض النظر عما فيها من فوائد أو ما يوجه إليها من نقد.[١٩] وتنقسم القوى السياسية في العراق بشكل عام إلى قسمين كبيرين:

- الأول هو الأحزاب والقوى الدينية
- الثاني هو الأحزاب العلمانية

إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي وظيفة من وظائف هيئة معينة وتشكل سلوك أو حركة النظام طبقا لهذه الوظيفة، وهناك تباين بين الدولة الشمولية والديمقراطية في صناعة القرار، إلا انه حتى في الدولة الديمقراطية ثمة تباين في اتخاذ القرار، ففي العراق ساعدت طبيعة النظام السياسي في ضوء دستور ٢٠٠٥ على ظهور وحدة الجماعات المستقلة. ولعل أحد أسباب الإرباك في صنع القرار السياسي الخارجي العراقي هو الأحزاب السياسية العراقية التي تصدرت العمل

السياسي بعد تغيرات ابريل/نيسان ٢٠٠٣ وبمختلف تياراتها، اذ لازالت هذه الاحزاب أحزبا ذات ثقافة تقليدية وبرامج سياسية غير واضحة.

- المحدد المجتمعي

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، الاثنين، عن عدد سكان العراق للعام الحالي ٢٠١٨، مشيرا إلى تجاوز سكان بغداد الـ ٨ ملايين نسمة، لافتا إلى أن محافظة المثنى كانت الأقل عددا بالسكان. وذكر بيان لجهاز الإحصاء العراقي إن "عدد سكان العراق بلغ ٣٨ مليون و١٢٤ الف و١٨٢ نسمة حسب الاسقاطات السكانية لعام ٢٠١٨".[٢٠]

رغم عدم وجود تعداد سكاني رسمي يحدد انتماء سكان العراق الديني أو الطائفي أو القومي، إلا أن سلطة الائتلاف المؤقتة، وبالاتفاق مع الكتل السياسية التي شاركت في مجلس الحكم الانتقالي بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وضعت نسبًا اتُّفق عليها لاقتسام السلطات والموارد. بموجب تلك النسب يتكون العراق من أكثر من ٥٥% من العرب الشيعة، و٢٢% من العرب السُنة، أي أن نسبة العرب تبلغ ٧٧%، ثم الأكراد ١٩%، وتتوزع نسبة أقل من ٣% قوميًا على التركمان وغيرهم. يتمركز الأكراد في إقليم كردستان شمال العراق بمحافظاته الثلاث، السليمانية وأربيل ودهوك.[٢١]

التركمان من أبرز الأقليات العرقية التي تشكو من عدم منحها حقوقًا تتناسب مع ثقلها السكاني. هم من أبرز الأقليات القومية بعد العرب والأكراد، ويُقدر عددهم ٢ مليون نسمة. كما يسكن في العراق العديد من الطوائف والقوميات ومنها: الكلدوآشوريين والآشوريون والكلدانيون والمسيحيون والإيزيديون والصابئة المندائيون.[٢٢]

وعليه يتمتع العراق بخليط سكاني مذهبي طائفي وأثني، وكل مجموعة سكانية في العراق لها أمتداداتها الثقافية والاجتماعية ودينية. بالتالي على صانع السياسة الخارجية العراقي أن يأخذ المحدد الاجتماعي المترابط مع دول الجوار بعين الاعتبار قبل أتخاذ أي قرار او موقف تجاه أي دولة من دول المنطقة حفاظاً على وحدة العراق وتماشياً مع المكونات السكانية في العراق وامتدادها الاقليمي.

أن القول بوجود محددات داخلية قد تعيق عمل الياسي في توجهاته الخارجية، يجب أن لايفهم في نطاق الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، فلا بد من التكامل بينهما للوصول الى أداء أفضل.

٢- المحددات الخارجية

إن الهدف من النشاط السياسي الخارجي نسج شبكة من النشاطات والعلاقات الخارجية مع المحيط الاقليمي والدولي، وبناءاً عليه يقوم صانع السياسة الخارجية في العراق بالأخذ بمعيار التوازن الاقليمي والدولي في أي قرارات سياسية خارجية. يتوسط العراق موقعا مهماً في منطقة تصادمت فيها كبرى الاستراتيجيات الدولية وشهدت مراحل من الصراعات السياسية، كالتي اسهمت في تحديد مسار العلاقات والحدود المكانية للعراق وبيئته الاقليمية. لذا فأن عوامل التأثير والتأثر ستكون واضحة عند الحديث عن اتجاهات مستقبلية في علاقات لعراق الخارجية والاقليمية على وجه التحديد . لذا فأن سياسة العراق مرتبطة أرتباطاً وثيقاً في الاحداث الاقليمية والدولية،

ويرتبط أيضاً بالأوضاع وتطورها في المنطقة التي يقع ضمنها.

- المحدد الاقليمي

في ظل البيئة الاقليمية للعراق التي تشيد صراعات عديدة، البعض منه ما هو داخلي، وقسم آخر اقليمي، وثالث بتأثير دولي. فهناك صراع دائم قاد نحو توتر واضطراب امني واختلال في الادوار الاقليمية والتوسع الجغرافي، مما ادى الى بروز ادوار جديدة وتدخل بالشؤون الداخلية.(٢٣)

وبما أن سياسة الحياد غير قابلة للتطبيق في المرحلة المعاصرة كخيار يستطيع صانع القرار السياسي الاخذ فيه، مع استمرار حالة الضعف التي يعيشها العراق، واختراق العراق من قبل الاستراتيجيات دول الاقليم مثل تركيا وايران، وثقل الصراع الدولي على الشرق الاوسط الذي يعتبر العراق أهم دوله. هذا ما يجبر الدولة العراقية على أخذ نموذج الفعال في الساحة الاقليمية او الدولة العراقية المتوازنة داخلياً المؤدية دور الى التوازن الاقليمي بما يؤهل العراق ليكون قوة استراتيجية حقيقية متوازنة، وموازنة للاستراتيجيات الاقليمية. (٢٤)فيحول دون تصادمها الوجودي ويخلق استقراراً استراتيجياً، وهذا يعني دولة عراقية قوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قادرة على حفظ التوازن الايجابي للاستراتيجيات في المنطقة. أما بقاء العراق ضعيفاً سيقود حتماً الى تصادم الاستراتيجيات الاقليمية والدولية وتشتته سيؤدي الى رسم خارطة اقليمية جديدة.

من هذا المفهوم نلمس ملامح تبلور الرؤية العراقية المتوازنة على المستوى السياسي الخارجي عند ترابطه مع الاداء التوازني المنتظر بمبدأ الاستقلالية في الموقف، ، فمقاربة أداء التوازن الاقليمي للعراق في المنطقة في ظل تفاعل مرتكزات الصراع بين محاور القوى الفاعلة، سيفرض على العراق الدخول في قوة في هذه التفاعلات، أي أن العراق يسعى لتعزيز فرص الارتقاء بالفعل السياسي والانتقال من مجرد طرف اقليمي هامشي الى لاعب قوي يسهم في ضبط ايقاع التحالفات الاقليمية.

- المحدد الدولي

وقد قيد هذه المحددات السياسة الخارجية العراقية، واجبرتها في كثير من الاحيان على اللجوء للحلول الوسطى، مثل توقيع الاتفاقية الامريكية – العراقية نهاية عام ٢٠٠٨ والتي اصبحت سارية المفعول مع بداية عام ٢٠٠٩ ، ومحاولة التحرك الخارجي تجاه عدة دول مؤثرة دوليا بما يقلل اثر المتغير الامريكي في السياسة الخارجية العراقية كمتغير وحيد وفاعل فيه. ومن الواضح أن الدور الأمريكي سيبقى احد المحددات للسياسة الخارجية العراقية، لاسيما أن احد الأهداف الحيوية والرئيسية للولايات المتحدة في العراق هو اعادة ترتيب الوضع الاقليمي للمنطقة، ويمثل هذا المحدد الأمريكي اساسا في السياسة الخارجية العراقية لا يمكن لأي باحث في السياسة الخارجية العراقية ان يتجاهله، ومن المتوقع ان يبقى تأثير هذا المتغير في السياسة الخارجية العراقية لمدة ليست قصيرة.

وبالمقابل فان معطيات وتعقيدات اقليمية ودولية غير مواتية أسهمت في تقييد حركة الدبلوماسية العراقيـــة، فهناك بيئـــة اقليمية ضاغطة بشدة تعيق حرية التحـــرك الدبلوماسي العراقـــي، من تحفظ عربي

على قبول العراق ضمن المجموعة العربية وهو تحت الاحتلال، أو قبول مشروط يجعل حركة الدبلوماسية العراقية صعبة في هذا المحيط، مما أدى الى بطء كبير في عملية اعادة السفارات العراقية في الخارج أو عودة السفارات العربية والأجنبية لممارسة نشاطاتها في العراق. ومن دول جوار من تتدخل في الكثير من شؤونه الداخلية وتنطلق من دوافع مصلحية لاتحدها قيود. بينما الدولة التي احتلت العراق أي الولايات المتحدة، لاتخفي طموحها في الاستفادة بأكبر قدر ممكن من وجودها في العراق والعمل على الضغط من أجل تأمين مصالحها في المنطقة واستغلال هيمنتها على القرار العراقي لفرض رؤاها على الأقليم بكامله، بل وحتى التدخل في تحديد خياراته تجاه دول العالم والجوار.(٢٥)

مما تقدم ومن خلال محددات صنع السياسة الخارجية في العراق، فأن العراق يمتلك مقومات دولة مؤثرة بالسياسة الاقليمية، ويملك جميع الامكانات الداخلية المجتمعية والاقتصادية، والامكانات الخارجية حيث يتمتع العراق بعلاقات اقليمية مميزة مع الجوار الاقليمي، بالتالي يمكن للعراق القيام بدور اقليمي مميز.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الخارجية العراقية

يعد موضوع السياسة الخارجية من المواضيع المهمة التي تندرج في إطار تسليط الضوء على الجهود بعد التغيير السياسي وسقوط النظام في تطوير السياسة الخارجية العراقية المبذولة وتحديدا بعد التغيير السياسي وسقوط النظام في ٢٠٠٣ أذ شهد العراق تحولاً كبيراً في السياسة الخارجية العراقية. حيث فرض الواقع الجديد على العراق بناء استراتيجية تتألم مع الظروف الدولية والاقليمية.

عند الحديث عن السياسة الخارجية العراقية تجدر الاشارة إلى انها حصيلة جملة من الجهود والممارسات لكافة مؤسسات الدولة التي اسهمت في بناء المواقف السياسية بعد ٢٠٠٣ م، فكان أمام السياسة الخارجية العراقية بعد أن تشرع لتحقيق اهدافها في خضم المصاعب التي واجهت عن سياسة وجهت العراق بعد الاحتلال، نهجاً جديداً وجذريا عن سياسة النظام السابق، الذي وضع العراق في أكثر من مأزق دولي بسبب سياساته المنغلقة والعدائية، وذلك عبر الانفتاح بهدف ضمان عودة العراق إلى وضعه الطبيعي ومكانته في المجتمع الدولي، فقد سارت السياسة الخارجية العراقية لتحقيق ذلك الهدف باتجاهين متزامنين: (٢٦)إكمال التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة. وتوسيع الانفتاح الدبلوماسي للعراق حول العالم تأكيدا لتوجهات المرحلة الجديدة، وتحقيقا لمصالحه السياسية والاقتصادية .

أن رؤية السياسة الخارجية العراقية في العمل وتحقيق اهداف الدولة العراقية تنطلق من الدستور العراقي والقوانين الداخلية والبرنامج الحكومي والتزامات العراق العربية والاقليمية والدولية ، وعلى اساس مبادىء القانون الدولي وبما يتلائم وحجم التغيير الكبير الذي شهدهُ العراق، والذي من شأنه أن يؤمن النظام السياس ي ومصالح العراق الوطنية والحفاظ على أمن البلاد وسلامته الاقليمية وسيادتها . فعلى صعيد

الدستور نجد ان الدستور العراقي الدائم قد حدد الثوابت القانونية لرسم ملامح السياسة الخارجية العراقية عبر العديد من المواد في الدستور. [٢٧]

فقد حدد الدستور العراقي مجموعة من الثوابت القانونية لرسم ملامح السياسة الخارجية العراقية ومنها: [٢٨] في حددت المادة الثالثة من الدستور التوجهات العامة للسياسة الخارجية من كون العراق يمثل جزء من العالم الاسلامي وجزء من العالم العربي بوصفه عضواً مؤسساً وفاعلاً في الجامعة العربية وملتز بميثاقها بما يتألم مع رؤية العراق الجديدة. والمادة الثامنة من الدستور فقد حددت ثوابت وكيفية تطبيق السياسة الخارجية العراقية واخلاقياتها، من حيث عدم تدخل جمهورية العراق بشؤون الدول الداخلية، وبناء علاقات سليمة معها. والمادة التاسعة من الدستور العراقي وتحديداً الفقرة (٥) على سلمية توجهات السياسة الخارجية العراقية، واحترامها لالتزاماتها الدولية وتطبيق القانون الدولي.

بالتأكيد أن العراق وعبر سياستها لخارجية يسعى إلى تحقيق جملة من الاهداف فكل دولة من مصلحتها الوطنية، ومن هنا يمكن تحقيق اهداف من وراء سياستها الخارجية أنطلاقاً من مصلحتها الوطنية.

١- على المستوى الوطني

محاربة إلارهاب بجميع اشكاله وبمختلف الطرق الممكنة، وحماية الاراضي العراقية على أن الا تكون ساحة لنشاطات إرهابية، والحيلولة دون تعرض ألامن الاستراتيجي لتحديات خطرة من خلال وضع رؤية واضحة الهداف البيئة الاقليمية والدولية وادراك توجهاتها واهدافها في العراق .حماية ألامن القومي العراقي، حيث تلجأ السياسة الخارجية العراقية في اقامة علاقات تعاون مع الدول كافة بصيغ اتفاقيات ومعاهدات تهدف إلى تعزيز سيادة الدولة واستكمال قوتها، والدخول في تحالفات وترتيبات أمنية تحقق لها اقصى قدر ممكن من ألامن النسبي. [٢٩]بالاضافة الى حماية النظام السياسي العراقي والدفاع عنه. حماية استقرار العراق والحفاظ على وحدة اراضيه، وإعادة نشاطات البعثات الدبلوماسية داخل العراق ، وتعزيز المصالح العراقية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافي.[٣٠]

٢- على المستوى الاقليمي

تفعيل دور العراق على الصعيد العربي وبما يتألم مع المصالح الوطنية العراقية. واقامة علاقات صداقة وتعاون متوازنة مع دول الجوار المؤثرة في الشأن العراقي.[٣١] ومنع استغلال دول الجوار للخلافات الداخلية العراقية من اجل التأثير على الملف ألامني بما يحق مكاسبها على حساب العراق.[٣٢]

٣- على المستوى الدولي

دعم الجهود الدولية الخاصة بمكافحة إلارهاب وغسيل إلاموال، وتفعيل دور العراق في حركة عدم الانحياز. وتعزيز مكانة العراق في المحافل الدولية والانضمام إلى الهيئات الدولية وتعزيز نشاطاته فيها. ومتابعة التزامات العراق في الحرب على إلارهاب .والسعي نحو مزيد من الاستقلالية عن الاستقطاب الدولي والاقليمي، والعمل على تنفيذ التزامات العراق الدولية. [٣٣]

في الواقع ومنذ عام ٢٠٠٣ اصبح هدف مكافحة الارهاب والتطرف يأخذ سلم اولويات عمل السياسة

الخارجية وصانع القرار السياسي العراقي، فمكافحة الارهاب لا تقتصر فقط على المؤسسات الامنية (دفاع ، داخلية) بل هي أيضا من صميم اهتمامات مؤسسة الخارجية العراقية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة بالسياسة الخارجية العراقية

السياسة الخارجية لأي دولة هي نشاط موجه نحو الخارج للتعامل مع الدول الاخرى وهي ايضا السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية، وصانع القرار محكوم بعدد من العوامل التي تؤثر في صناعة القرار وتؤثر بالتالي في السياسة الخارجية للدولة، والعراق كدولة ذات سيادة ومستقلة لها سياسة خارجية خاصة تؤثر فيها عدد من العوامل التي من شانها تأطير عمل صناع القرار وفق سياقات محددة منها عوامل داخلية وعوامل خارجية.

الفرع الاول: العوامل الداخلية

١- العامل الاقتصادي

يعد العامل الاقتصادي من أكثر العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة فهو الاساس الذي بموجبه يخطو صانع القرار خطواته الاولى في عملية صنع واتخاذ القرار المناسب، خلال أوقات السلم والحرب، مثال ذلك ان السياسة الخارجي للولايات المتحدة الامريكية كدولة غنية متقدمة تختلف عن السياسة الخارجية لدول العالم الثالث الفقيرة. وينعكس ذلك بوضوح على السياسة الخارجية للدولة، عملية صنع القرار تختلف كليا العراق كأنموذج للدراسة يعد من الدول النفطية المفترض ان يكون من الدول الغنية لكن الحقيقة تشير لتقارير الرصد الاقتصادي الى غير ذلك وفقا العالمي، فالبطالة المتزايدة وازمات السكن والغذاء والتعليم، وانخفاض المستوى المعيشي للمواطن العراقي، ووقوع جزء غير قليل تحت خط الفقر والمستوى المتدني من التعليم، بطبيعة الحال فأن ذلك ينعكس على السياسة الخارجية للدولة ويجبرها اتباع سياسات معينة قد لا تكون ضمن الخطط الاستراتيجية لها لكنها مجبرة على اتباعها، او الخضوع لسياسات دول عظمى وكبرى جراء الديون المتراكمة عليها والتي يصعب الخروج من طائلتها.

أن محددات نمو الاقتصاد العراقً ستبقى محكومة بعائدات النفط الخام التي تجاوزت أكثر من ٩٠% من دخل الدولة الرسمي، حُث تراوحت قٌمة صادرات النفط الخام ما بين (٥٩,٥-٨٩,٢) مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٨، إن هذه العوائد في الحقيقة تشكل أكثر من ٩٢ %من إٌرادات الموازنة في تلك الفترة علما أن الكميات المصدرة من النفط الخام خلال تلك الفترة بنٌت على افتراضات سعرٌة هي أعلى من أسعار السوق الحقيقٌة الحالٌة التي بدأت بالانخفاض إلى مستوى (٤٠-٥٢) دولار للبرميل الواحد. مع الاخذ بنظر الاعتبار الظروف الامنية والتحدٌيات الداخلية التي حالت دون تحقٌق معدلات الانتاج المستهدفة لأغلب سنوات تلك الفترة.[٣٤] كما أن الاحتياط النفطي لسنة ٢٠١٦ تقدر (١٤٨,٤) مليار برميل، والانتاج اليومي لنفس العام (٤١٦٤,٠) الف برميل في اليوم حسب ما جاء بالتقرير السنوي لمنظمة الاوبك للعام ٢٠١٧.[٣٥]

بالتالي يمتلك العراق ادوات التأثير على اسواق النفط والغاز. التي تشكل السلع الأهم عالمياً التي يستطيع

صانع السياسة الخارجية الأخذ بالقوة الاقتصادية العراقية، وأستخدامها في التأثير على القضايا الخارجية التي تهم العراق من خلال عملية الضغط الاقتصادي على الفاعلين الدوليين.

٢- العامل الديني

بطبيعة الحال فأن العامل الديني له بالغ التأثير على السياسة الخارجية للدولة، فالدول ذات الديانة الاسلامية تختلف سياستها عن الدول ذات الديانات المسيحية واليهودية والديانات المختلفة الاخرى، اذ يراعي صانعوا القرار طبيعة دين الدولة والتقيد بعدد من المحاذير والمحرمات وصياغة سياسة خارجية تتناسب مع مبادئ وتوجهات الدين واحترام التوجهات الدينية للشعوب والحكومات، مما يؤثر بصورة في السياسة الخارجية للدولة ويعد انموذج العراق مثلاً واضحاً في اثر الدين على السياسة الخارجية والداخلية فقد لعب دورا أساسيا في الاحداث التي شهدها البلد منذ تأسيس الدولة العراقية.[٣٦]

العراق يضم العديد من الديانات والطوائف منذ القدم يعيش أصحاب هذه الديانات المختلفة على ارض واحدة وتجمعهم قواسم مشتركة عدة أهمها ألارض والعادات والتقاليد وألاعراف وغيرها من العوامل المشتركة اثرت الديانات الموجودة في العراق على السياسة الخارجية العراقية بشكل واضح، وتأثرت كذلك بالسياسة الدولية والعراقية فقد هجر اليهود العراق في ١٩٧٠ وفي عام ٢٠٠٠ هجره الصائبة والمسيحيين وازدادت الهجرة بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠٠٣.[٣٧]

المرجعيات الدينية كانت موجودة قبل نشوء الدولة العراقية عام ١٩٢٢ فقد عاصرت المرجعيات الدينية الاحتلال العثماني للعراق وكانت مؤثرة آنذاك في مجريات الاحداث، وكان لها دور في محاربة الاحتلال إلانكليزي ايضا. إن البدايات ألاولى لتأثير المرجعيات الدينية العراقية ظهر في نهاية القرن التاسع عشر متمثلا بالفتوى التي أصدرها السيد محمد حسن الشيرازي في مدينة سامراء لتحريم امتياز التبغ كان لهذه الفتوى الدور ألاساس في التخلص من ألازمة اذ تم بموجبها عدم تحقيق المصالح البريطانية في العراق.[٣٨]

بعد تغيير النظام عام ٢٠٠٣ عاد النفوذ الديني بثقله الى العمل السياسي، اذ اثر على السياسة الداخلية والخارجية العراقية بقوة، اذ شهدت هذه الفترة العديد من الفتاوى من قبل المراجع الدينية والتأثيرات على المجتمع العراقي وعلى صانع القرار السياسي واصبح لرجال الدين نفوذ واضح داخل البرلمان العراقي والحكومة العراقية الجديدة.[٣٩]

٣- العامل العسكري

العراق واجه العديد من الاحتلالات والحروب بسبب ضعف المنظومة العسكرية، فما تعرض له العراق خلال تسعينيات القرن العشرين وفي ٢٠٠٣ وغزو داعش في ٢٠١٤ للاراضي العراقية كله يعود لسبب أساسي وهو ضعف المنظومة العسكرية وحداثتها.[٤٠] بالتالي نجد ان العراق قد واجه اعتداءات خارجية عدة يكمن سببها في ضعف المنظومة العسكرية وحداثتها، وعدم حصول الجيش العراقي على أنواع ألاسلحة ذات تكنولوجيا عالية، اذ تسعى اغلب دول العالم الى تطوير مؤسساتها العسكرية وألامنية وتصنيع واستيراد ألاسلحة

المتقدمة لتوفير الحماية الكاملة لأرضيها. فصانع القرار السياسي يضع في نظر الاعتبار قوة بلده في عملية صنع القرار، ويجب ان يكون على دراية تامة بالقوة العسكرية الخاصة ببلده.(٤١)

٤- العامل التكنولوجي

تنقسم دول العالم الى قسمين دول متقدمة في مضمار التكنولوجيا ودول متخلفة، لتكنولوجيا تؤثر في الاقتصاد، والقدرات العسكرية، وفي جميع مفاصل ومؤسسات الدولة لذا وبطبيعة الحال فأن التكنولوجيا المتقدمة وكذلك المتأخرة تؤثر في السياسة الخارجية وعملية صنع القرار، وفيما يتعلق بالعراق فلا يعد من الدول التكنولوجية بسبب افتقاره الى تصنيع وابتكار التكنولوجيا بل يعتمد على الدول المتقدمة تكنولوجياً، في استيراد ما يحتاجه منها من وسائل متقدمة ابتداءً من ألاسلحة مروراً بجميع أنواع الصناعات التكنولوجية التي يحتاجه البلد، أن التكنولوجيا من العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار والسياسة الخارجية للبلدان المصنع والمصدر له فهي مصدر قوة هام للدولة لاسيما التكنولوجيا العسكرية فهي تدعم قوة الدولة سياسيا وامنيا واقتصاديا.(٤٢)

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

يحيط بالعراق كل من إيران، تركيا، السعودية، سوريا، الاردن والكويت، كل من هذه الدول لها سياسة خارجية خاصة بها تختلف عن مثيلاتها من الدول المجاورة للعراق، ولكل واحدة من هذه الدول سياسة خاصة تجاه العراق تختلف عن ألاخرى حسب الظروف المحيطة بالبلدين، وتختلف سياسات هذه الدول وفقا لطبيعة النظام السياسي الحاكم في العراق الذي يشهد تغييرات جوهرية بين الحين والاخر، والعراق بالمقابل له سياسة خارجية خاصة تجاه كل دولة من تلك الدول تتبع طبيعة النظام والمصالح المشتركة بين البلدين.

وعليه فأن السياسة الخارجية العراقية مرت بمراحل مع الدول المذكورة أعلاه، بدأت العلاقة بين ايران والعراق تأخذ منحى عدائي منذ عام ١٩٧٩ حتى وصلت الامور بين البلدين الى اشعال حرب دامت أكثر من ثمان سنوات، أنتهت الحرب بين البلدين في عام ١٩٨٨ نتج عنها فقدان مئات الالف ارواحهم، بالاضافة الى تدهور الحالة الاقتصادية للبلدين، ثم هدأت ألاوضاع بين الجانبين، بعد الاحتلال الامريكي للعراق انتهجت ايران سياسة منفتحة تجاه العراق مما سمح لايران بإعادة نشاطها داخل العراق وعادت اثر ذلك العلاقات الودية بين الطرفين، وأصبحت ايران من اكثر الدول تربطها علاقات سياسية ودبلوماسية مع العراق.(٤٣)

أما تركيا من الدول المجاورة للعراق وهي من الدول المتقدمة اقتصادياً ولديها تبادل تجاري عالي مستوى مع العراق وعقدت تركيا العديد من الاتفاقيات مع العراق بشأن حزب العمال الكردستاني، لم تصل العلاقات العراقية التركية الى العداء المباشر بل كانت العلاقات ودية في اغلب الاحيان عدا بعض التوترات حول ملف الحصص المائية بين الحين والاخر، وعليه يرى العراق بأن تركيا شريك اقليمي مميز ويشهد على ذلك حجم التبادل التجاري بين البلدين، بالاضافة الى التنسيق الامني بشأن حزب العمال الكردستاني. (٤٤)

أن السياسة الخارجية العراقية كغيرها من سياسات الدول تتأثر بالسياسات الدولية، والعراق ليس بمعزل عن هذه الدول فهو يؤثر ويتأثر بالسياسات، وتعد

سياسة الولايات المتحدة وحلفائها من أكثر السياسات الاكثر تأثيراً في السياسة الخارجية العراقية، بالتالي لعبت الولايات المتحدة دوراً هاماً في توجيه السياسة الخارجية العراقية وكان لها الاثر الاكبر بين الفاعلين الدوليين في العراق.(٤٥)

المبحث الثاني: العلاقات الدولية لأقليم كردستان العراق وانعكاساته على سياسة العراق

تأسست دائرة العلاقات الخارجية في أيلول عام ٢٠٠٦ لتتولى انشاء وتطوير العلاقات الدبلوماسية لحكومة اقليم كوردستان مع دول العالم المختلفة وتمارس عملها اليوم من خلال رئاسة مجلس الوزراء في حكومة اقليم كوردستان. وتأتي اهمية دائرة العلاقات الخارجية كونها المؤسسة المسؤولة عن بناء السياسة الخارجية لحكومة اقليم كوردستان وحماية مصالح حكومة الاقليم الخارجية و مواطني كوردستان المقيمين في الخارج عن طريق ممثلياتها في تلك الدول وفقا لتشريعات إقليم كوردستان ودستور جمهورية العراق.(٤٦)

المطلب الاول: علاقات اقليم كردستان الدولية

أدّى غزو العراق في العام ٢٠٠٣ والمتغيرات السياسية اللاحقة إلى وضع دستور جديد للعراق، شارك الأكراد في وضعه والتصديق عليه في العام ٢٠٠٥، حيث تحول الإقليم إلى كيان شبه مستقل ضمن عراق اتحادي.تمتع الإقليم بعد ذلك بحكم ديمقراطي برلماني، وانتخب مسعود بارزاني رئيسًا للإقليم في العام ٢٠٠٥ وأعيد انتخابه في العام ٢٠٠٩. كانت هناك مناطق لم يُبت بتبعيتها للإقليم أو للدولة الاتحادية، وفي ظل سيطرة "داعش" على أجزاء من العراق، نجحت البيشمركة الكردية في استعادة هذه المناطق وأعلنت ضمها للإقليم من دون موافقة بغداد.(٤٧)

ظلت الحكومات الاتحادية العراقية كافة تُطالب بأن تكون حكومة ومؤسسات حكومة إقليم كُردستان، المختصة بشؤون العلاقات الخارجية، تابعة ومرتبطة بنظيرتها المركزية في وزارة الخارجية العراقية. مُقربون من الحكومة الاتحادية يعتبرون أن ذلك متوافق مع الدستور الاتحادي، لأن هذا الأخير، قانوناً وعُرفاً، وحسب جميع أشكال الكيانات الفيدرالية، إنما يعتبر الجيش والعُملة المحلية والعلاقات الخارجية من اختصاص السُلطة المركزية، وأن الأقاليم ومجالس المحافظات يجب أن تتبع الجهات الاتحادية المركزية المختصة.(٤٨)

نص الوثائق الرسمية التي تُحدد هوية دائرة العلاقات العامة في حكومة إقليم كُردستان العراق على التزام حكومة الإقليم، سياسة العراق الخارجية، باعتبار أنها جزء من العراق الاتحادي، وتشارك في تشكيل وتنفيذ هذه السياسة الخارجية من خلال المشاركة مع الحكومة الاتحادية وعمل مواطنيها في وزارة الخارجية الاتحادية وسفاراتها حول العالم.(٤٩)

كانت مسألة الصلاحيات وتفسير الدستور واحدة من أوجه الخلاف وتشتت المؤسسات بين حكومة الإقليم ونظيرتها الاتحادية. لكن جذر التناقض بين الطرفين، كان قد تأسس مُنذ الأشهر الأولى للاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، حينما تفككت السُلطة المركزية العراقية، وصارت مراكز القوى العراقية تملك خيارات سياسية إقليمية ودولية مختلفة.

الفرع الاول: العلاقات السياسية الدبلوماسية

في الواقع، لم يعانِ إقليم كوردستان كثيرا من تأسيس علاقات خارجية واسعة، فقد كان منذ عقود يدير مثل هذه العلاقات خارج سيطرة المركز في بغداد، قبل أن يجري في عام ٢٠٠٥ إقرار الدستور العراقي الذي منحه صلاحيات وحقوقا واسعة لتكريس هذه الاستقلالية النسبية في السياسة الخارجية، لذا قامت حكومة الأقليم بموجب قوانين الإقليم (المادة ٢٢ من نظام مجلس الوزراء في إقليم كردستان رقم ١ بتاريخ ١٥-٦-٢٠٠٦) ودستور الجمهورية العراقية لعام ٢٠٠٥ (المادة ١٢١، فقرة ٤) بتأسيس دائرة للعلاقات الخارجية والتي تقابل وزارة الخارجية في أيلول ٢٠٠٦، بوصفها ضرورة وركيزة مهمة من ركائز الحكومة لتعزيز مصالح الإقليم في ميدان العلاقات مع المجتمع الدولي. [٥٠]بالتالي بدأ الاقليم في نسج علاقات خارجية مع الدول وفتح قنصليات للدول داخل الاقليم. وعليه أصبح الاقليم "مستقلاً بحكم الأمر الواقع" مما سمح بتكثيف علاقاته الخارجية.

ان فتح القنصليات في إقليم كوردستان العراق جاء على أساس كونها جزء من الدولة العراقية الاتحادية(الفيدرالية) مثله كمثل فتح القنصليات في البصرة و غيرها من المدن العراقية، ليس على أساس دولة ذات سيادة و كيان مستقل عن العراق. لذا يستند الى الشرعية الدستورية لاجراء علاقتها الخارجية بما فيها إبرام اتفاقيات غير متناقضة مع الدستور العراقي والسياسة الخارجية العراقية ولاسيما في مجالات التنمية والتطور الامر الذي مهده لتأسيس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية ولإنمائية والتطور، فضلا عن ذلك الزيارات التي يقوم بها رئيس الإقليم وكذلك رئيس الحكومة والمسؤولون للدول الأجنبية واستقبالهم بشكل رسمي، والزيارات المتكررة للمسؤولين الكبار على مستوى روؤساء الدول ونوابهم و وزراء خارجيته الى إقليم كوردستان يدحل ضمن البعثات الخاصة والتي أكدتها اتفاقية فينا لعام ١٩٦٩ المتعلقة بالبعثات الخاصة، التي تعد مكملة لاتفاقية فينا لعام ١٩٦١ للبعثات الدبلوماسية وبديلاً له. كل ذلك يقوم بدور المبعوث الدبلوماسي لإقليم كوردستان العراق حتى في دول الجوار فإن دل على شي فهو يدل على المكانة المهمة للإقليم ويدخل ضمن الاعتراف الواقعي والضمني لحكومة إقليم كوردستان من قبل الدول، وعليه تم فتح أكثر من (١٤) ممثلية للإقليم في دول العالم المختلفة، وأكثر من(١٤) ممثلية لدول أجنبية في الإقليم. [٥١] وفي منتصف العام ٢٠١٥، تم إنشاء ٣١ بعثة دبلوماسية في كردستان، بما فيها القنصلية العامة الصينية، التي افتُتحت في أربيل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. [٥٢]

في عام ٢٠١٧، كانت اول تجربة انفصال قام بها اكراد العراق عن طريق صناديق الاقتراع، [٥٣]في هذه المستجد بتاريخ الاقليم تجلى ضعف علاقات اقليم كردستان الخارجية كشفت عن عدم قدرة الاقليم على الانفصال واقامة دولة كردية، رغم كل علاقاته الخارجية التي تربطه مع الدول الكبرى، والدول الصديقة. وأن المجتمع الدولي لا يتعامل مع كيانات او مجموعات اقل من دولة، مهما بلغ هذا الكيان او المجموعة او المنظمة من قدرة على الحركة الدبلوماسية

والسياسية، وكشف الاستفتاء أيضاً على الدبلوماسية العالية لدى سلطات المركز وقدرتها على ادارة الازمات مع اقليم كردستان وأنّ فكرة النظام العراقي الموحّد، والذي يضم كل الإثنيات لم تسقط، وما زالت حية في نفوس معظم السنّة والشيعة العرب، وهو مؤشر على أنّ العراق لن يتهاون في مواجهة العملية الانفصالية الكردية. وأثبتت سرعة الحشد وشموليته بأنّ عراق ما بعد صدام لم يتغيرّ في موقفه من استقلال الأكراد.

الفرع الثاني: العلاقات الاقتصادية والعسكرية

ما يزال إقليم كردستان العراق بمساحة ٤٠ ألف كم مربع وعدد سكان بحدود ٥ ملايين نسمة يعتمد في موارده على النفط كباقي مناطق العراق الأخرى بنسبة تزيد على ٩٥ بالمائة من إيراداته. وتذهب معظم التقديرات إلى أن صادراته اليومية لا تقل عن نصف مليون برميل يوميا يضخها من حقول ضمن أراضيه ومن نفط منطقة كركوك المتنازع عليها مع الحكومة المركزية في بغداد. وعلى ضوء أسعار النفط الحالية تتراوح قيمة مبيعاته اليومية بنحو ٥٠ إلى ٦٠ مليون دولار يوميا. وتمر جميع صادرات الإقليم النفطية عبر الأراضي التركية إلى ميناء جيهان على البحر المتوسط. ويقدر حجم التبادل التجاري بين الإقليم وتركيا بنحو ٦ مليارات دولار سنويا.(٥٤)

شهد الإقليم حتى عام ٢٠١٤ فترة ازدهار بفضل التدفقات المالية الضخمة التي حصل عليها من مبيعات النفط ومن حصته التي تصل إلى ١٧ بالمائة من الميزانية المركزية التي يزيد حجمها على ٦٠ مليار دولار سنويا. غير أن الازدهار تركز على العقارات والخدمات المستوردة دون تنمية ذاتية لقطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي المحلية.(٥٥)

وقّعت روسيا، بواسطة شركتها "روسفنت" في شباط وحزيران ٢٠١٧ اتفاقية لتقاسم إنتاج خمس مناطق نفطية في الإقليم، حيث بلغت هذه الاستثمارات ٤٠٠ مليون دولار. كما أعلنت بدء المفاوضات مع حكومة الإقليم لتمويل بناء خط أنابيب غاز، ومن المرجّح أن يسلك الأراضي السورية بدل تركيا. دفعت هذه التطوّرات شركة أكسون – موبيل للانسحاب من ثلاث مناطق استكشافية (بيتواته، وعربت، وقره هنجير) في الإقليم في نهاية كانون الأول من العام ٢٠١٦، بسبب انخفاض الإنتاج، الأمر الذي رأت فيه حكومة الإقليم على أنّه عدم التزام الشركة بالعقد ويرجح أن تحصل "روسنفت" على عقد الاستثمار في هذه المناطق.(٥٦)

لعبت تركيا أيضاً دوراً حاسماً في الازدهار الاقتصادي في إقليم كردستان، باعتبارها أكبر المستثمرين في الإقليم. وفي العام ٢٠١٢، بلغت صادرات تركيا إلى العراق ١١ مليار دولار أميركي، ذهب ٧٠ في المئة منها إلى إقليم كردستان. وفي منتصف العام ٢٠١٣، كان هناك ٢٦٥٦ شركة أجنبية مسجّلة من ٨٠ بلداً في الإقليم؛ وكان نصيب تركيا منها ١٢٢٦ شركة. وفي حين أدّت هذه العلاقة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، فقد ارتفع أيضاً اعتماد الإقليم على تركيا. إذ أن نحو ٨٥ في المئة من التجارة الكردية–التركية، والتي يُعتقد أنها بلغت ٧ مليارات دولار في العام ٢٠١٣، كانت تتألف من المواد الغذائية والكماليات

التي يتم استهلاكها في إقليم كردستان، بدلاً من إعادة تصديرها كمنتجات ذات قيمة مضافة.(٥٧)

أما بخصوص الاتفاقيات العسكرية التي يبرمها الاقليم فأنّ الاتفاقية العسكرية التي وقعها إقليم كردستان العراق مع الولايات المتحدة الأميركية تتضمن إنشاء خمس قواعد أميركية في الإقليم، وتعاوناً يمتد لعشرين سنة قابلة للتجديد. كما أن هناك ملاحق للاتفاقية العسكرية بين أربيل وواشنطن لم يتم الإعلان عنها، تتضمن إنشاء خمس قواعد عسكرية أميركية في الإقليم في كل من محافظات دهوك، والسليمانية، وأربيل وكركوك المتنازع عليها مع بغداد".(٥٨)

ضمن استراتيجية جديدة للولايات المتحدة أن تخفض بشكل ملحوظ تواجدها في بغداد من دون الانسحاب من المنطقة من خلال توطيد علاقتها مع حكومة إقليم كردستان العراق. فمن شأن تعزيز علاقتنا العسكرية بشريك موثوق أن يعوّض عن وجود أمريكي محدود في المنطقة. كما سيسمح توطيد العلاقة الأمريكية–الكردية وتعزيز الوجود العسكري في كردستان العراق للولايات المتحدة بالحفاظ ظاهريًا على التزامها بـــ "التحالف العالمي لهزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). كما سيخوّل تواجد عسكري متزايد في كردستان الولايات المتحدة ممارسة ضغوط قصوى على الحكومة الإيرانية وميليشياتها إلى حين التوصل إلى اتفاق نووي أكثر شموليةً. وفي نهاية المطاف، سيرحب حلفاء الولايات المتحدة، على غرار والسعودية والإمارات العربية المتحدة بهذا التطوّر في أعقاب الانسحاب من بغداد.

وتبيّن أن "القاعدة الأولى جوية في منطقة حرير، ستكون قاعدة لاستخدام المقاتلات الحربية والمروحيات، والمستشارين العسكريين، أما القاعدة الثانية في منطقة بردي– التون كوبري، فهي خاصة بوحدات الأسلحة المتوسطة، بينما القاعدة الثالثة في منطقة اتروش ستكون خاصة بقوات الماريز والمروحيات القتالية". "كما تتضمن الاتفاقية إقامة قاعدة على جبل سنجار وتكون مخصصة للمروحيات القتالية والقوات الخاصة، فيما ستكون القاعدة الخامسة في منطقة حلبجة، خاصة بتدريب وإعداد قوات البشمركة مع مهبط للمروحيات وإقامة المستشارين العسكريين". وبذلك سيتحول إقليم كردستان إلى التعامل الرسمي مع الولايات المتحدة الأميركية وستصبح قوات الإقليم قوة احتياط يتعامل معها حلف شمال الأطلسي (الناتو)".(٥٩)

المطلب الثاني: تأثير علاقات اقليم كردستان الدولية على السياسة الخارجية العراقية

إن عدم القدرة على خلق التوازن في عملية توزيع السلطات والثروات بين الحكومة المركزية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم قد يؤدي إلى نشوب صراع سياسي، ان النموذج الفيدرالي العراقي الذي تبناه الدستور خلق انقسامات في المجتمع العراقي بين مؤيد ومعارض له من قبل المكونات العراقية، فمنهم من يعتقد بأن تطبيق النموذج الفيدرالي الذي اخذ به الدستور العراقي سيؤدي إلى تقسيم العراق إلى أقاليم مبنية على أسس طائفية وعرقية ومن ثم إلى أنشاء دويلات صغيرة متنافسة علي الموارد الطبيعية المائية وكذلك الحدود الإدارية والسياسية للأقاليم الجديدة، الا ان ما يهم دراستنا أثرها على صنع السياسة الخارجية

للبلاد، وواحدة من المسائل التي لم تجر أية إشارة بصددها في الدستور العراقي الدائم هي مسألة اعتماد العقد الفيدرالي كأسلوب لتنظيم العلاقة بين السلطات الفيدرالية (الاتحادية) وسلطات الأقاليم.

الفرع الاول: نقاط الخلاف مع الحكومة العراقية

العلاقات بين بغداد وأربيل متوترة منذ سنوات عدة، وساءت أكثر في عام ٢٠١٤، حينما استغل إقليم كردستان الفوضى السائدة في أعقاب اجتياح تنظيم داعش للبلاد، للبدء بتصدير النفط من أراضيه إلى تركيا مباشرة. في كل مناسبة أو أزمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق، تحضر بقوة مفردة "الاحتكام إلى الدستور". ولكنها حاضرة في خطابات السياسيين فقط، وليس لإيجاد حلّ للأزمات، وواقع الحال أن الدستور يوظف للاحتجاج وليس للاحتكام، وأصبح "كلمة حق يُراد بها باطل". إذ لطالما كانت العلاقة المأزومة بين حكومتي بغداد وأربيل من جانب، وبين القيادات السياسية الكردية والعربية من جانب آخر، هي المِعوَل الذي يهدم مبدأ عُلوية الدستور.

إن بعض المواد الدستورية قد أضعفت قدرة الحكومة المركزية إلى حد كبير من مواجهة التحديات التي تعرض وحدة العراق إلى الخطر والقدرة في التأثير على توجيه سياسات الأقاليم وفقا للمصلحة الوطنية وكبح جماح سياسات الأقاليم التي تعمل من اجل تحقيق مكاسب إقليمية على حساب المصالح الوطنية والهوية العراقية وكذلك تعيق وضع سياسة خارجية فاعلة تحقق للبلاد مصالحها وتمنحها حضورا فاعلا في المجتمع الدولي. بالتالي وبسبب الغموض في بعض مواد الدستور، وتفسير المسؤولين الاكراد للدستور بحسب مصالحهم الشخصية والحزبية، ظهرت عدة خلافات مع حكومة المركز وأهمها مسألة الثروات وعقود النفط ومسألة الارضي المتنازع عليها.

مسألة النفط: تعتبر بغداد أنّ استثمار جميع آبار النفط في الإقليم هو من حق الحكومة الاتحادية وصلاحيتها، وخصوصًا حقول كركوك، والتي جرى احتلالها من قبل قوات البيشمركة بعد انسحاب الجيش العراقي منها في العام ٢٠١٤. وتمثّل استعادة الحكومة الاتحادية لحقول الشمال أولوية بالنسبة لرئيس الوزراء حيدر العبادي، وأنّ التقصير في تحقيق ذلك سيؤثر سلبًا على وحدة العراق، ويدفع بالتالي مناطق أخرى كالبصرة والأنبار لطلب استغلال ثرواتها النفطية على غرار الإقليم. كما يشدّد البرلمان العراقي على أنّ على الحكومة استعادة السيطرة واحتلال جميع المناطق النفطية. وبالفعل فقد أمرت شركة النفط العراقية بإعادة تأهيل حقل نفط نينوى بعد الأضرار التي حلّت به، نتيجة النار التي أضرمتها "داعش" به.(٦٠)

أن حكومة إقليم كردستان تعلم أن بقاءها ضمن حكومة العراق الاتحادية أكثر نفعاً لها، ولكنّها ما تزال تظنّ بأنّ ضمان بقائها واستمرارها مرتبط بمطالبتها بمزيد من الامتيازات لتقلل من تكاليفها الجيواقتصادية، ومن هنا يتّضح سبب تأكيدها الدائم على حصّةٍ أكبر من عائدات بيع النفط العراقي فضلاً عن ضمّ مناطق جديدة مثل كركوك إلى إقليم كردستان.

المناطق المتنازع عليها: تمتد هذه المناطق من خانقين وجولاء على الحدود الإيرانية حتى سنجار على الحدود السورية، مرورًا بكركوك. تمكّنت قوات البيشمركة، بمساعدة فعّالة من قوات التحالف الدولي، من تحريرها

من "داعش"، حيث ألحقت بالمناطق الكردية التي كانت قد صنفت في السابق بأنّها أراضٍ متنازع عليها، سواءٌ في كركوك أو سنجار أو في سهل نينوى. التي كان من المفترض أن يحسم أمرها وفق دستور العام ٢٠٠٥، وأعلن المسؤولون الكرد أنّ إلحاق هذه المناطق بالإقليم قد حلّ الإشكال المرتبط بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي.(٦١)

مسألة رواتب قوات البشمركة: فبينما كانت حكومة إقليم كردستان تتهم الحكومة المركزية بعدم تنفيذ واجباتها الدستورية تجاه قوات البشمركة الكردية، وذلك بغض النظر عن تسليحها ودفع رواتب عناصرها، على الرغم من أن الدستور العراقي ينص على أنها جزء من المنظومة الدفاعية العراقية، وحيث أن الحكومة المركزية العراقية تقوم بحسم جزء واسع من حصة إقليم كردستان العراق من الميزانية المركزية تحت بند "مصاريف سيادية"، تذهب عادة بكُليتها لمصلحة الجيش والقوى الأمنية وفصائل الحشد الشعبي العراقية. وكانت الحكومة العراقية تتهم حكومة الإقليم بتضخيم أعداد منتسبي قوات البشمركة، وأن العقيدة العسكرية لهذه القوات لا تخضع لتوجهات القائد العام للقوات المسلحة العراقية. لكن الطرف الكردي يردّ بأن أعداد عناصر البشمركة بالنسبة إلى الجيش والقوى الأمنية العراقية أنما هي أقل من نسبة سُكان إقليم كردستان إلى عموم سكان العراق، وأن الأحزاب الحاكمة المركزية هي المتسببة بتغيير واحتكار العقيدة العسكرية للجيش العراقي، عبر تهميش الأكراد. عدا عن التسبّب بمنع الكرد من تملك أسلحة إستراتيجية، بالذات في ما يخص سلاح الطيران.(٦٢)

مسألة المنافذ الحدودية: ففي حين كانت تصرّ الحكومة المركزية على أن الدستور العراقي يخوّلها وحدها إدارة تلك المنافذ وافتتاح غيرها وفق الحاجة، لأنها جزء من أمن الحدود الخارجية للدولة العراقية، وبالتالي يجب أن تتبع السلطة المركزية السيادية. فإن الطرف الكردي بقي مُصراً على أن الدستور العراقي يقول إن تلك السلطة مُخوّلة للحكومة المركزية فحسب عبر مشاركة إدارتها مع السلطات المحلية، من حيث الجهاز الإداري والتنظيمي والأمني، والتي يجب أن تتبع السلطة المركزية بيروقراطياً، لكنهم يجب أن يكونوا من مواطني إقليم كردستان وأجهزته الأمنية والإدارية.

في خضمّ هذا السجال تسعى حكومة الإقليم إلى أن تعطي بعض الامتيازات الواضحة والبيّنة للحكومة المركزية وأنْ تحصل بدلاً عن ذلك على حصّةٍ أكبر من عائدات النفط، والمشاركة في السلطة السياسية ومؤسسات الحكومة المركزية، وكذلك مزيد من الصلاحيات لإيجاد العلاقات الثنائية مع سائر الدول. فضلاً عن ذلك تعمل حكومة الإقليم من خلال مفاوضاتها مع بغداد بأن تحصل على هذه الصلاحيات في إطار السيادة العراقية، إذ إن المسؤولين في كردستان يعلمون جيّداً بأنّه لا توجد دولة في العالم تؤيّد استقلال كردستان سوى إسرائيل، وهذا ما يحثّهم على أنْ يكونوا لاعبين مهمّين على الصعيد الوطني والإقليمي بدلاً من أنْ يكونوا موضوعاً للأزمة في معادلة العلاقات الدولية.(٦٣)

الفرع الثاني:تأثير العلاقات الخارجية لاقليم على حكومة المركز

تقوم الفيدرالية المطلوبة للعراق وحسبما نص على ذلك الدستور على أساس ثنائي قومي وإداري فهي من ناحية تقر إقامة إقليم كردستان بحدوده الحالية على أساس عرقي وتعطي من ناحية ثانية لكل محافظتين أو أكثر حق الانتظام في إقليم بغض النظر عن واقع الاتساق القومي بين عموم محافظات العراق غير الكردية . ويعد هذا النظام سابقة بين التجارب الفيدرالية في العالم لأنه يسمح بإقامة أقاليم على أساس مزدوج إداري وقومي، وهو أمر لم يحدث من قبل إذ إن كل الفيدراليات في العالم نشأت كحل للخلافات بين التكتلات الدينية والقومية داخل الدول أو الدويلات.

إن مسودة الدستور العراقي تتضمن مثلا نصا يتقدم فيه القانون الإقليمي على القانون الاتحادي في حالة الخلاف بينهما حول الصلاحيات المشتركة(المادة ١١١)، كما يمكن أن نلحظ نصا مقاربا في المادة ١١٧– ثانيا–، بل إن المسودة أسست للأقاليم والمحافظات مكاتب في السفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية(المادة ١١٧– رابعا–). في إجراء غير مسبوق على مستوى كل التجارب الفيدرالية في العالم .وبذلك يمكن القول إن الفيدرالية التي تضمنها الدستور العراقي مضت ابعد مما يجب في تشظية السلطة ، كما إنها أسست لنظام فيدرالي لا يتفق مع المفهوم النظري المعروف للفيدرالية ويكاد ان يصل في ملامحه العامة إلى حدود الكونفدرالية.(٦٤)

وفي المحاصلة ، فان الفيدرالية التي تضمنها الدستور العراقي الجديد لا يشبه أي تجربة من تجارب الفدرالية في العالم، لا من حيث الأسباب ولا من حيث الخصائص والتفاصيل، حيث تبدو أكثر تطرفا واقل نضجا، لم يستفيد العراق من تجارب الآخرين بما في ذلك تجارب الكيانات الفيدرالية التي اعتبروها قدوة ونموذجا لهم مثل تجربة الولايات المتحدة التي اقتضى منها الأمر خوض حرب أهلية لتبقى موحدة ولتتجاوز بعضا من المشاكل في نظامها الفيدرالي ورد ما يماثلها في مسودة الدستور العراقي.

بالتالي وامام هذه المعوقات وغيرها لا يمكن انكار أن الإقليم استفاد من نصوص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والذي منحه حقوقاً كرست له نوعاً من الاستقلالية في بناء استراتيجية وعلاقات خارجية مع الدول بمعزل عن بغداد، لتثير علامات استفهام كثيرة حول تمكن أربيل من حشد الدعم الدولي لصالحها على حساب بغداد من خلال الزيارات التي يُجريها مسؤولون غربيون إلى الإقليم، ٢٠٠٣.

ان طبيعة السياسة الخارجية لأي بلد تستمد قوتها وفاعليتها وقدرتها على تحقيق المصالح القومية من طبيعة النظام السياسي السائد وجملة العناصر العناصر المادية وغير المادية المؤثرة في السياسة الخارجية وبهذا الخصوص فإن طبيعة النظام السياسي العراقي لا تزال تعكس نمط من الوهن الناتج عن تشتت القرار الخارجي نتيجة الاختلاف وعدم الانسجام الواضح بين القوى الاساسية المساهمة في ادارة الحياة السياسية العراقية فضلا عن تواضع الاسهام الايجابي لعناصر القوة الاخرى في تدعيم مواقف السياسة الخارجية مما يعكس أداء سياسياً خارجياً تغلب عليه سمة الخمول والتردد والضعف فالدول

تتحرك خارجياً على قدرة قوتها وسلامة هيكلتها الداخلية.[٦٥]

شكل اقليم كردستان قضية منفصلة عن العراق وخصوصا بعد عام ٢٠٠٣، وسقوط النظام العراقي السابق، نقطة تحول حاسم في النظام العراقي ومستقبله بشكل عام ومكانة الاقليم وتأثير ذلك على دول الجوار، لما له من تداعيات سياسية وأمنيه على هذه الدول. كما بنى اقليم كردستان علاقات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وعسكرية منفصلة عن بغداد مما أدى الى ضعف السياسة الخارجية للدولة المركزية، ويصبح وجودها صورياً، اذ ما ظلت سياسة اقليم كردستان تنحى بهذا المنحى الخطير في اتجاه التصعيد وبناء العلاقات بشكل مستقل عن المركز والظهور بمظهر الدولة المستقلة على الساحة الدولية. وعليه في ظل هذا الوضع الداخلي للعراق فأن العلاقات التي ينسجها اقليم كردستان العراق بشكل مستقل تساعد على ضعف الدولة، والنظر الى العراق على أنه مجموعة من الكيانات ذات السياسات المتباينة والغير متوافقة في الكثير من القضايا الخارجية.

إلّا أن هذا الأمر لن يدوم إلى ما لانهاية. فالهبوط الحاد في سعر النفط منذ نهاية العام ٢٠١٤ وما بعده، واقتصاد الإقليم المتعثّر، واستمرار اعتماد الحكومة في اقليم كردستان مالياً على بغداد، تجعل كلها نمط الحوكمة الراهنة غير مستدام. هذا إضافةً إلى أن القيود المالية التي تحدّ بشكلٍ مطّرد من قدرة الحكومة في الاقليم على الاحتفاظ بقواتها الأمنية المتضخّمة، بما في ذلك مختلف الميليشيات الخاصة والجنود الوهميين. [٦٦]

خاتمة

تمتع اقليم كردستان في استقلالية في الكثير من المسائل الداخلية في العراق، كما كان له نصيب الاسد في حكومات العراق ما بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، وبهذه الاستقلالية بنى الاقليم شبكة علاقات داخلية ضمن العراق، وخارجية مع دول عديدة اقليمية، وكبرى حاول من خلال العلاقة مع الدول كسب التأييد الدولي والرأي العام العالمي في عملية الاستقلال عن العراق، وتحقيق الحلم الكردي وبناء دولة كردية في شمال العراق.

استغلت حكومة الاقليم الفوضى في العراق نتيجة سيطرت المجموعات الارهابية على مساحات واسعة من أرضي الدولة العراقية، وبدأت في التصرف كأن الاقليم دولة مستقلة. ونسجت حكومة الاقليم علاقات سياسية، ودبلوماسية، واقتصادية وعسكرية مع الدول، وكانت اهمها الاتفاقات مع الولايات المتحدة الامريكية. ولهذه العلاقات نتائج سلبية على السياسة الخارجية على الحكومة المركزية في بغداد ومنها وتجزئة الخطاب السياسي الخارجي مما ادى الى ضعف الفعالية ولأداء في السياسة الخارجية العراقية وتشتت المواقف في القضايا الخارجية التي تمثل أمن العراق القومي.

وتأسيساً على ما تقدم فأن العراقي أعطى للاقليم هامش كبير من الحركة وعليه يمكن استنتاج ما يلي:

- اعطى الدستور العراقي الحق للمحافظات في حرية التصرف في الشؤون الداخلية مما يسمح للشعب بالمشاركة الفعلية بالحكم، ومنها اقليم كردستان.

- السياسة الخارجية العراقية تعاني من تشضي البيئة الداخلية التي تعد شرطا لا غنى عنه لأي سياسة خارجية وفعالة الامر الذي افقدها جانب مهم من عوامل القوة.
- استفاد اقليم كردستان من هامش الحرية وأخذ بتوسيع صلاحياته على حساب الدولة الاتحادية في بغداد.
- فصل اقليم كردستان بين المصلحة القومية للعراق وبين مصلحة اقليم كردستان، مما نتج عن نسج علاقات مع الدول بعيداً عن المصلحة العراقية الجامعة.
- استفاد اقليم كردستان من الموارد النفطية التي يملكها وبات يتصرف بها دون الرجوع الى الدولة الاتحادية مما أدى الى خلاف مع الدولة المركزية العراقية.
- أضافة الى النفط فأن هناك نقاط خلاف عديدة بين الاقليم والحكومة المركزية مثل المناطق المتنازع عليه، والمنافذ الحدودية، والميزانية العراقية وراتب البيشمركة.
- أدت العلاقات الدولية لاقليم كردستان الى التأثير على السياسة الخارجية العراقية حتى أصبحت أحدى معوقات تطوير السياسة الخارجية العراقية.

وعليه يستدعي من الحكومة العراقية ضبط مسار العملية السياسية في الداخل من إجل الوصول الى فعل متماسك في العلاقات الخارجية مع الدول الاقليمية والدول الكبرى.

The impact of KRG international relations in shaping Iraq foreign policies

This is an academic research study proven that Kurdistan Regional government external relations have so much impact of Iraq foreign policies. With a new era in the world politics, especially after September, 11 the world has changed completely, politically, diplomatically, economically. Iraq was one of the target that has been selected by the President of United State George W. Bush. United States with its allies attacked Iraqi regime in 2003, and end the dictatorship of Saddam Hussein. That was the begging of a new political era of Iraq when the new constitution has been re-written and changed Iraq from presidential to parliamentary system. The new form of political system in Iraq accepted the federalism as part of it constitution, also for the first we experienced internal and external interference in Iraq politics. So after 2003, Iraq politics has been remapped, and reshaped.

In this study, we will try to get acquainted with the experience of the Kurdistan region of Iraq in building a foreign policy somewhat separate from Baghdad and the impact of these foreign political relations on Iraq and Baghdad. Also are these relationships classified as a positive and supportive factor in Iraqi politics, or a weakening factor for the central government and Baghdad?

You will find in this research study many sections that has been divided and listed as bellow to explain to our readers the most important factors in KRG international relations, and how it has impact or does not have any impact on Iraq.

- **Objective and determinants of Iraqi foreign policy after 2003.**
- **Factors affecting Iraqi foreign policy.**
- **KRG international Relations and its implications on Iraq.**
- **The most important points of disagreement between KRG and the central government in Iraq.**
- **Internal and external political factors.**
- **KRG political, economical, diplomatic relations with the region states.**

الهوامش

[1]() عربي لادمي محمد، السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٧ \١٢\ ٢٠١٦، https://democraticac.de/?p=41719 تاريخ الزيارة ٢٢\٢\٢٠٢٠.

[2]() المرجع نفسه، https://democraticac.de/?p=41719، تاريخ الزيارة ٢٢\٢\٢٠٢٠.

[3]() هادي احمد مخلف، المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مجلة أفاق عربية، العدد الثالث، بغداد، ١٩٨٥م، ص١١٤

[4]() كاظم هاشم نعمه، الوجيزة في الاستراتيجية، مطبعة أياد للطباعة الفنية، بغداد، ١٩٨٨م، ص ١٥١.

[5]() كاظم هاشم نعمه، العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، بغداد ١٩٨٧م، ص١٥٤

[6]() جمال حمدان، شخصية مصر– دراسة في عبقرية المكان ،ج٢ ،عالم الكتب، القاهرة،١٩٨١م، ص٢٦.

[7]() محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل، ١٩٨٨م ، ص٧٥.

[8]() صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٩٢م، ص ٨.

[9]() محمد فتحي أبو عيانه، دراسات في الجغرافية السياسية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٣م، ص٤٨

[10]() سعدون شلال ظاهر، أهمية موقع العراق الجغرافي وإثره في دوافع العدوان الأمريكي عليه، مجلة الآداب، جامعة البصرة، العدد ٣٥، عدد خاص بوقائع بحوث المؤتمر العلمي لكلية الاداب٦-٧، آذار، ٢٠٠٢م، ص ١١٣.

[11]() محمد عبد المجيد عامر، الجغرافية السياسية والدولة أسس وتطبيقات، مطبعة دار المعرفة الجامعية، إلاسكندرية، د ت، ص١٥٦

[12]() سيفين جلال، اهمية الموقع الجغرافي للعراق، منتدى الجغرافيون العرب، ١٧\٣\٢٠١٣، https://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab17632/، تاريخ الزيارة ٢٥\٢\٢٠٢٠.

[13]() سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي للعراق، اطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ،جامعة بغداد، بغداد ،١٩٩٦م ، ص٤١-٤٢.

[14]() خيام محمد الزعبي، العلاقات الايرانية السورية ١٩٧٩ – ٢٠٠٤، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة اصفهان كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ٢٠٠٥، ص ١٢.

[15]() مكسيم لوفابفر– السياسة الخارجية الامريكية– تعريب حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت لبنان ٢٠٠٦، ص٩٧.

[16]() هيفاء احمد محمد، سداد مولود سبع، "المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية" , دراسات دولية، المجلد ٢٠١٠، العدد ٤٤، ٣٠ \٦\٢٠١٠و جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، ص ٤٠.

[17]() المرجع نفسه، ص ٤١.

[18]() هيفاء احمد محمد، سداد مولود سبع، المرجع السابق، ص ٤٢.

[19]() لقاء مكي، خارطة القوى السياسية في العراق، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9e115e70-fedb-466b-8ca7-2f14163fcc51 ، تاريخ الزيارة ٢٨\٢\٢٠٢٠.

[20]() أحمد جمعة، المركزي للإحصاء بالعراق: عدد السكان بلغ ٣٨ مليون بينهم ٨ ملايين في بغداد، اليوم السابع ١\١٠\٢٠١٨، https://www.youm7.com/story/2018/10/1/، تاريخ الزيارة ٢٨\٢\٢٠٢٠.

[21]() رائد الحامد، العراق.. فسيفساء الديانات والطوائف والقوميات (إنفوغرافيك)، الاناظول 8\11\2019, https://www.aa.com.tr/ar, تاريخ الزيارة ٢\٣\٢٠٢٠.

[22]() رائد الحامد، المرجع نفسه، https://www.aa.com.tr/ar, تاريخ الزيارة ٢\٣\٢٠٢٠.

[23]() خضر عباس عطوان، "مستقبل دور العراق السياسي والاقليمي"، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٣٣، د م ٢٠٠٧، ص ١٥٨.

[24]() حسين درويش العادلي، العراق والامم الثلاث، مركز البيان للابحاث والتخطيط، http://www.bayancenter.org/2017/11/3823 تاريخ الزيارة ٣\٣\٢٠٢٠.

[25]() كوثر عباس الربيعي، "سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص ,"دراسات دولية، العدد ٤٤، ، المجلد ٢٠١٠، العدد ٤٤، ٣٠ \٦\٢٠١٠و جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، ص٧.

[26]() كامل حسون القيم وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٢-٢٠١٣ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤ بغداد، ص٦٣.

[27]() عبد الامير محسن جبار الاسدي، نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٢، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٦-٢٧، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٢. للمزيد من المعلومات أنظر الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ المواد المتعلقة بالسياسة الخارجية.

[28]()المرجع نفسه، ص٣.

[29]() دورين بنيامين هرمز، حيدر فوزي صادق، "السياسة الخارجية العراقية رؤية في المعوقات والممكنات"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥١، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ١٢٦-١٢٧.

[30]() حسن سعد عبد الحميد وآخرون، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ . "أهداف السياسة الخارجية العراقية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين المانيا، ٢٠١٨، ص ٢١٠.

[31]() دورين بنيامين هرمز، مرجع سابق، ص ١٢٩.

[32]() المرجع نفسه، ص١٢٨.

[33]() حسن سعد عبد الحميد وآخرون، مرجع سابق، ص ٢١١.

[34]() عبد الامير رحّمة عبود : حول واقع الاقتصاد العراقي ومشاكله وأفاق تطوره ، مجلة الحوار ، العدد ٣١ ،ايار ٢٠١٢، نقلا عن: حسّن عجلان حسن، تنوّع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الرّيعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلّة ,مجلة المنصور، العدد ٢٧، بغداد ٢٠١٧، ص٧.

[35]() التقرير السنوي لمنظمة اوبك ٢٠١٧، ص ص٨-٢٨. file:///C:/Users/Excellence/Downloads/Statistical%20Report%202017%20%20(1).pdf تاريخ الزيارة ٣\٣\٢٠٢٠.

[36]()وسف الحسن، البعد الديني في السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥، ص ٧٩-٨٠.

[37]()علي طارق الزبيدي، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية في ضوء التحولات الجديدة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين المانيا، ٢٠١٨، ص ١٧٥.

[38]() المرجع نفسه، ص ١٧٥.

[39]()المرجع نفسه، ص ١٧٧.

[40]() علي طارق الزبيدي، دور التعاون الدولي في إدارة الازمات الامنية والاقتصادية في العراق ٢٠١٤-٢٠١٨، مؤتمر الادارة العراقية في مواجهة الارهاب والتطرف، مؤتمر الجامعة العراقية كلية الادارة والاقتصاد الثالث، مجلة دنانير، بغداد، ص٥-٦.

[41]() رضا الفالح، المدخل الى علم العلاقات الدولية، ،جامعة ابن زهر ،المغرب،٢٠١٥،ص٣٧.

[42]() محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية، بيروت ٢٠٠٢، ص ١٨.

[43]() اسلام محمد عبد ربه المغربي، الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، الجامعة الاسلامية، كلية الآداب، قسم التأريخ والاثار، د م ٢٠١٥، ص٩٥-٩٨.

[44]() هنري ج باركي، العراق وجيرانه : تركيا والعراق اخطار وامكانات الجوار، معهد السلام الامريكي، تقرير خاص رقم١٤١، واشنطن تموز ٢٠٠٥، ص ٣-٧.

[45]()كوثر عباس الربيعي، مرجع سابق، ص ٩-١٥.

[46]() دائرة العلاقات الخارجية حكومة إقليم كوردستان، الموقع الرسمي لدائرة اقليم كردستان، ١٤\٣\٢٠٢٠،

https://dfr.gov.krd/p/p.aspx?p=89&l=14&s=040100&r=406، تاريخ الزيارة ١٤\٣\٢٠٢٠.

[٤٧] نزار عبد القادر، مستقبل كردستان وسقوط "الحلم الكردي"، مجلة الدفاع الوطني ,لبنان كانون الاول ٢٠١٨، العدد١٠٣، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/, تاريخ الزيارة ٧\٣\٢٠٢٠.

[٤٨] رستم محمود، حكومتا العراق وإقليم كردستان توحدان جهودهما في العلاقات الخارجية، اندبندت عربي، ٢٣\٨\٢٠١٩. https://www.independentarabia.com/node/50736/ تاريخ الزيارة ٦\٣\٢٠٢٠.

[٤٩] المرجع نفسه، https://www.independentarabia.com/node/50736/ تاريخ الزيارة ٦\٣\٢٠٢٠

[٥٠] جوانا صبحي جميل، طبيعة العلاقات الدبلوماسية لإقليم كوردستان العراق بعد ٢٠٠٣، الحوار المتمدن، العدد ٦٠١١، ٢\١٠\٢٠١٨، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=613529&r=0، تاريخ الزيارة ٦\٣\٢٠٢٠.

[٥١] المرجع نفسه، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=613529&r=0 ، تاريخ الزيارة ٦\٣\٢٠٢٠.

[٥٢] كاوه حسن، المجتمع المسيس في كردستان يواجه نظاماً سلطانياً، مؤسسة كارنيغي للسالم الدولي، بيروت لبنان ٢٠١٥، ص ٩.

[٥٣] كريستين مكافراي فان دن تورن، سياسة إقليم كردستان عند منعطف طريق، مركز كارنغي، ٢٦\٤\٢٠١٨، https://carnegieendowment.org/sada/76196، تاريخ الزيارة ٧\٣\٢٠٢٠.

[٥٤] كردستان– استقلال في الوقت الحالي يعني الانهيار الاقتصادي، DW عربية، ٣\٩\٢٠١٧، https://www.dw.com/ar, تاريخ الزيارة ٧\٣\٢٠٢٠.

[٥٥] المرجع نفسه، https://www.dw.com/ar .

[٥٦] نزار عبد القادر، مرجع سابق، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/، تاريخ الزيارة ٧\٣\٢٠٢٠.

[٥٧] كاوه حسن، مرجع سابق، ص ١٢.

[٥٨] تفاصيل اتفاق التعاون العسكري بين واشنطن وأربيل، العربي الجديد، ١٥\٧\٢٠١٦، https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/7/15/، تاريخ الزيارة في ٨\٣\٢٠٢٠.

[٥٩] المرجع نفسه، https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/7/15/. تاريخ الزيارة في ٨\٣\٢٠٢٠.

[٦٠] نزار عبد القادر، مرجع سابق، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/ تاريخ الزيارة ٩\٣\٢٠٢٠.

[٦١] نزار عبد القادر، مرجع سابق، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/ تاريخ الزيارة ٩\٣\٢٠٢٠.

[٦٢] رستم محمود، ما الذي يدفع بغداد وأربيل إلى التفاهم؟، اندبيندنت عربي، ٢٩\٤\٢٠١٩، https://www.independentarabia.com/node/21181/, تاريخ الزيارة ٩\٣\٢٠٢٠.

[٦٣] يونس رشيدي، الخلافات ومستقبل العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ١٧-١٠-٢٠١٧، http://www.bayancenter.org/2017/10/3760/، تاريخ الزيارة ١١\٣\٢٠٢٠.

[٦٤] لقاء مكي، الفيدرالية بين العراق والعالم .. رؤية مقارنة، شبكة الجزيرة، https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/937b25e4-fc4e-4c36-bd74-c7b060b51a9b ، تاريخ الزيارة ١٠\٣\٢٠٢٠.

[٦٥] حيدر علي حسين، مستقبل السياسة الخارجية العراقية وآفاق العلاقات العراقية– العربية، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين المانيا ٢٠١٨، ص٤٢.

[٦٦] فلاديمير فان فيلغنبورغ، وماريو فومرتون، تحدّي توحيد قوات البيشمركة، مركز كارنغي للشرق الاوسط، بيروت ١٦\١٢\٢٠١٥، ص ٥.